غول: «لقد أكدنا، منذ البداية، ان جميع الاتهامات التي وجهت الينا لا أساس لها من الصحة... وثبت الآن صحة قولنا. ويتوجب على الذين شوّهوا سمعتنا، الاعتذار»، من دون ان يوضح ما اذا كان يقصد بذلك الادارة الاميركية. كما أعربت وزارة الدفاع الاسرائيلية عن الرضا من البيان الاميركي، مؤكدة ان اسرائيل «لا ترغب اطلاقاً في المجازفة بالمساعدة العسكرية الاميركية التي تقدم لنا منذ سنوات طويلة» (**المصدر نفسه**).

ولكن يبدو ان القضية لم تنته، تماماً، كما ذكرت الخارجية الاميركية. ذلك ان مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي، برنت سكوكروفت، ذكر في لقاء مع برنامج «واجه الامة» على شبكة N.B.C. التلفزيونية، «ان ما يتوافر لدينا الآن هو اتهامات وتحقيق. ولن أُضيف كلمة على ذلك»، مع تشديده على كلمة «الآن». وترافق حديث سكوكروفت مع تصريح للناطق بلسان وزارة الدفاع الاميركية، بيتر وليامز، الذي قال ان البنتاغون ما زال قلقاً بشأن نقل التقنية الاميركية، عبر اسرائيل، الى الصين. ولدى سؤال احد مسؤولي الخارجية الاميركية عن هذا التناقض، الظاهري، في مواقف الوزارتين، اجاب ان بيان الخارجية الاميركية حدّد، في الواقع، ان اسرائيل «تتمتع بعدم توافر الادلة» في مسألة نقل تقنية الصاروخ «باتريوت» الى جنوب افريقيا، ولكن لم يثبت بعد، بصورة قاطعة، ان الاتهامات الموجّهة لها لا أساس لها من الصحة (**يديعوت احرونوت**، ١٣/٤/١٩٩٢).

أزمة الضمانات الاميركية

فيما كانت العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية تمر في أحد أخطر ازماتها، نشر مكتب الاحصاء المركزي في القدس أرقام العاطلين عن العمل في الربع الاخير من العام الماضي. وحسب تلك الارقام، سجّلت البطالة في اسرائيل في الفترة من تشرين الاول (اكتوبر) الى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ارتفاعاً بنسبة ٢٢ بالمئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام ١٩٩٠، بحيث وصلت الى حوالى ٢٠٠ ألف باحث عن العمل، أي ما يعادل ١١ بالمئة من قوة العمل المدنية. واذا أُضيف الى ذلك اعداد المجنّدين في الجيش للخدمة الالزامية والاحتياط تصبح نسبة البطالة أكثر من ذلك بكثير (**دافار**، ٢٠/٣/١٩٩٢). وتوقّعت الاوساط الاقتصادية الاسرائيلية ان تزداد هذه النسبة، في خلال العام الحالي، مع انضمام حوالى عشرة آلاف طالب عمل، شهرياً، الى أرقام البطالة الحالية. وعزت هذه الاوساط أسباب الزيادة المطرّدة في نسبة البطالة، في اسرائيل، الى تراجع قيمة الاستثمارات الجديدة، وانخفاض فرص العمل الموجودة حالياً، وخفض الطلب على عمّال جدد، واستمرار التحاق مهاجرين جدد بسوق العمل.

الى جانب ذلك، قدّم حاكم بنك اسرائيل، البروفيسور يعقوب فرنكل، صورة كئيبة عن واقع الاقتصاد الاسرائيلي في ظل غياب الضمانات المالية الاميركية. وأشار الى ارتفاع معدّلات الاستيراد في مقابل انخفاض الصادرات الاسرائيلية، الامر الذي يشير الى حالة تباطؤ خطيرة، خاصة وان المواد المستوردة تشهد انخفاضاً في المواد الخام وغيرها من البضائع اللازمة للتصنيع، وبالتالي اعادة الانتعاش للاقتصاد المحلي. ودعا حاكم بنك اسرائيل الحكومة الى الاعتراف بعدم امكانية الحصول على الضمانات الاميركية، والعمل، بالتالي، الى اعادة النظر في ميزانية العام الحالي بهدف تقليص بنود أساسية في النفقات. ورداً على الدعوات من داخل اسرائيل الى حشد الاموال من يهود الولايات المتحدة الاميركية للتعويض عن الضمانات المطلوبة، قال فرنكل: «اذا استطعنا الحصول على الاموال من اليهود الاثرياء فهذا جيد؛ ولكن يجب ان نذكر ان المقصود بالضمانات الاميركية استثمارات طويلة الاجل لمدة ٢٥ ـ ٣٠ عاماً. اني أثق بسعة صدر الجوالي اليهودية، ولكننا نحتاج الى أموال بكميات ضخمة، ويجب الحصول عليها من السوق المالي. علينا ألا نخدع أنفسنا» (**هآرتس**، ٢٥/٣/١٩٩٢). وكان من الواضح ان حاكم بنك اسرائيل انما يؤكد الترجيحات السائدة في الاوساط الاسرائيلية بأن فائض العملات الاجنبية في اسرائيل، حوالى ٦,٣ مليار دولار، تكفي لتغطية احتياجاتها لفترة مقبلة، ولكنها، بالتأكيد، ستواجه صعوبات كبيرة في وضع مخطط ميزانية العام ١٩٩٣. وقد أوضح أحد كبار المسؤولين في المالية الاسرائيلية ان «أي حكومة قادرة على التماسك حتى نهاية الانتخابات، ولكنها، في اليوم التالي، ستكون مضطرة لأن تنسق بين